

التعليل النحوي في المبتدأ والخبر

في كتاب منحة الألباب في شرح ملحة الإعراب لعبد الحميد السّودي (ت1061هـ)

مزهري غازي كريم ذياب البياتي⁽¹⁾ حبيب أحمد علي العزواي⁽²⁾
جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية
mg240188ped@st.tu.edu.iq⁽¹⁾ habahm@tu.edu.iq⁽²⁾

مستخلص :

الحمد لله خالق السموات والأرض، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أبي القاسم سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أمّا بعد: فإنّ بحثنا هذا يتناول بالدراسة دراسة التعليل النحوي في كتاب منحة الألباب في شرح ملحة الإعراب لعبد الحميد السّودي (ت1061هـ)، وهو من علماء القرن الحادي عشر في اليمن، وقد تناولنا التعليل النحوي في موضوع المبتدأ والخبر؛ إذ وقفنا في هذا الموضوع وناقشنا العلة التي أثارها السّودي في موضوع المبتدأ والخبر من حيث علة تقديم المبتدأ على الخبر في الأصل وعلة أصالة المرفوعات بين المبتدأ والفاعل وعلة الأصل في الفاعل أن يكون معرفة أو قريباً من المعرفة عن طريق تخصيص، فتبين أنّ المبتدأ يتقدم في الأصل على خبره لأنه محكومٌ عليه ولا بد للمحكوم عليه أن يتقدم على حكمه، وظهر أنّ هناك خلاف بين النحاة في أصالة المرفوعات بين الفاعل والمبتدأ، فالخليل وأتباعه يرون الفاعل أصلاً وعللوا ذلك بقوة عامل الفاعل اللفظي، وضعف عامل المبتدأ المعنوي، وسيبويه وأتباعه يرون أنّ المبتدأ هو الأصل وعللوا ذلك بأنّ المبتدأ هو الاسم الذي يأتي أولاً قبل كل ناصب أو جازم، وهو لا يزول عن كونه مبتدأ إذا تقدم أو تأخر، في حين أنّ الفاعل يزول عن الفاعلية إذا تقدم، وأمّا كون المبتدأ أصله معرفة أو فيه تخصيص فالعلة هي أنّ الإخبار عن المعرفة مفيد وعن النكرة غير مفيد.
الكلمات المفتاحية: التعليل، السّودي، المبتدأ، الخبر، تقديم، معرفة.

Grammatical Reasoning in the Subject and Predicate In the Book *Minhat al-Albab fi Sharh Malhat al-I'rab* by Abdul Hamid al-Sawadi (d. 1061 AH)

Muzhir Ghazi Karim Diab al-Bayati⁽¹⁾ Habib Ahmed Ali al-Azwai⁽²⁾
mg240188ped@st.tu.edu.iq habahm@tu.edu.iq

^(1,2) Tikrit University / College of Education for Humanities / Department of Arabic Language

Abstract :

Praise be to Allah, the Creator of the heavens and the earth, and prayers and peace be upon the one sent as a mercy to the worlds, Abu al-Qasim our Master Muhammad, and upon his family and companions altogether. As for what follows: This study addresses the grammatical reasoning in the book *Minhat al-Albab fi Sharh Malhat al-I'rab* by Abdul Hamid al-Sawadi (d. 1061 AH), who was one of the scholars of the eleventh century in Yemen. We focused on grammatical reasoning concerning the topic of the subject and predicate; we examined this topic and discussed the rationales raised by al-Sawadi regarding the subject and predicate in terms of the reason for placing the subject before the predicate originally, the reason for the default of nominatives between the subject and the agent, and the reason behind the rule that the agent should be either definite or close to definiteness through specification. It was clarified that the subject precedes the predicate originally because it is what is being judged, and the judged must necessarily come before the judgment. It appears that there is a disagreement among grammarians regarding the originality of the nominatives between the subject (fa'il) and the topic (mubtada). Al-Khalil and his followers consider the subject (fa'il) as original, arguing that this is due to the strong influence of the verbal operator on the subject and the weak influence of the semantic operator on the topic. Sibawayh and his followers, on the other hand, regard the topic (mubtada) as original, reasoning that the topic is the noun that comes first before any accusative or jussive, and it does not cease to be a topic whether it comes before or after. In contrast, the subject (fa'il) loses its subjectivity if it is positioned earlier. As for whether the topic (mubtada) is originally definite or can be specified, the reasoning is that providing information about a definite noun is useful, whereas it is not useful for an indefinite noun.

معرفة أو فيه تخصيص، وانتهينا بخاتمة ذكرنا فيها أبرز النتائج التي تمخضت عن البحث، وقد كان كل ذلك بفضل الله سبحانه وتعالى الذي منّ علينا؛ إذ جعلنا من الباحثين في لغة كتابه العزيز، فالحمد له، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

(في بيان مفهوم التعليل، وعبد الحميد السودي، والتعليل عنده):

كتاب منحة الألباب في شرح ملحّة الإعراب فيه مبالغة كبيرة في التعليقات لكنّه يتعد عن التصريح بالعلل أحياناً، وإنّما يكتفي بتفسير الحكم النحوي وتعليه تعليلاً يقوم على الشرح والتوضيح، وأحياناً يصرح بالعلة النحوية، كالخفة، والثقل، الأصالة؛ لكنّه لا يخرج عن العلل التي قررها النحاة السابقون.

وقد اشتمل كتاب السودي هذا على أكثر من مئة يعلل فيها السودي الحكم النحوي أو الظاهرة النحوية كالتقديم والتأخير وغير ذلك.

أولاً: مفهوم التعليل في اللغة: قال الجوهري (ت 393هـ): «التعليل: سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرّة بعد أخرى»⁽¹⁾.

وقال يحيى العلوي (ت 745 هـ): «التعليل تفعيل من قولهم علّل ماشيته إذا سقاها مرة بعد مرة، وعلّلت هذا إذا جعلت له علة وسبباً، وسمى المرض علة لأنه سبب في تغيير حال الإنسان وفساد صحته»⁽²⁾.

(1) الصحاح: الجوهري: 5 / 1773، وينظر: لسان العرب: ابن منظور 11 / 468.

(2) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى العلوي: 3 / 76.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعدُ

فإنّ اللغة العربية قد أبهرت العقول بأسرارها، ودفعتها للتفكير في ظواهرها، ولا سيما الظواهر النحوية منها، والتعليل النحوي هو على رأس هذه الظواهر، فحري بالباحث أو القارئ حين يواجهه حكمٌ نحوي أن يقف على سر وجوب ذلك الحكم أو جوازه، وجميل أن نعرف تلك العلل التي تقف وراء الأحكام النحوية، وبيان أسرار أبوابها، وتعليل كل مسألة أو باب، والمبتدأ والخبر من الأبواب التي كثرت فيها التعليقات، والمناقشات بين النحاة لما فيه من خلاف نحوي في أصل المرفوعات، وما يترتب على هذا الباب من تقديم وتأخير وشروط وضعها النحاة، وكتاب تحفة الألباب في شرح ملحّة الإعراب للسودي من الكتب التي شرحت منظومة ملحّة الإعراب للحريري البصري، وكان شرح السودي هذا يقوم في أساس مناقشات أراء النحاة على التعليل فغلبت ظاهرة التعليل في شرح السودي (1060هـ)، ومن هنا كان بحثنا هذا في (التعليل النحوي في المبتدأ والخبر في كتاب منحة الألباب في شرح ملحّة الإعراب لعبد الحميد السّودي (ت1061هـ))، وقد اقتضت منهجية البحث أن نقسمه على ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد أوضحنا فيه معنى التعليل النحوي في اللغة والاصطلاح، والتعريف بالعلامة السّودي، فكان المبحث الأول: علة أصالة المرفوعات بين الفاعل والمبتدأ، والمبحث الثاني: علة الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، والمبحث الثالث: علة جعل المبتدأ

فيها⁽⁶⁾، وقد توفي سنة (1061 هـ)⁽⁷⁾.

رابعاً: التعليل النحوي عند السوداني

يمثل التعليل: التفسير والكشف عن الظواهر النحوي، وإنَّ النحاة قد انشغلوا به كثيراً فظهر ذلك في كتبهم التي تحمل في ثناياها العلل النحوية التي تفسر لنا الحكم النحوي.

والعرب بفطرتها قد عرفت ذلك، وهي تعرف كلامها والعلل التي تقوم في كلامها؛ إذ استقر ذلك في عقولهم⁽⁸⁾.

وعبد الحميد السوداني هو واحد من النحاة الذين اعتنوا بالتعليل النحوي، وهو في أغلب تعليلاته لا يختلف عمَّن سبقه من النحاة؛ لكنَّه تميز عنهم بالإكثار والمبالغة في تعليلاته؛ لأنَّه ينقل كثيراً عمَّن سبقه وهذا يولد خلافاً، مما يترتب عليه مناقشة وعرض أكثر فتكون هنالك مبالغة في ذكر العلل وبيانها، والسودني نجده أحياناً يعلل بعلّة أو سبب واحد وأحياناً يذكر أكثر من سبب أو علّة⁽⁹⁾.

المبحث الأول:

علّة أصالة المرفوعات بين الفاعل والمبتدأ:

قال السوداني: «وقد اختلف في الأصل من المرفوعات، أهو الفاعل أم المبتدأ؟ فقيل: الفاعل ووجهه أنَّ عامله لفظي، وعامل المبتدأ معنوي،

(6) ينظر: تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر: الوزير عبد الله الحسنى: 128.

(7) ينظر: مطلع البدور ومجمع البحور: 3 / 27، وهجر العلم ومعاقله في اليمن: ابن الأكوع: 1 / 988، وأعلام المؤلفين الزيدية: عبد السلام الوجيه: 537، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن: عبد الله الحبشي: 476.

(8) ينظر: الإيضاح في علل النحوي: الزجاجي: 65، 66.
(9) ينظر: منحة الألباب في شرح ملحّة الإعراب (أطروحة دكتوراه)، تح: أحمد سعدون عبود: 56، 57.

ثانياً: مفهوم التعليل اصطلاحاً: عرّف الجرجاني (ت 816 هـ) التعليل، بقوله: «تقرير ثبوت المؤثر في إثبات الأثر»⁽¹⁾. بمعنى أنَّ الأثر لا يمكن حصوله من دون عامل مؤثر يؤثر فيه فيجلبه.

وذكر العلوي أيضاً: «أنَّ إثبات الشيء مُعللاً أكد في النفس من إثباته مجرداً عن التعليل»⁽²⁾. وقال د. حسن الملخ: إنَّ «التعليل في النحو: تفسير اقتراي يبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق، وعلى الخصوص وفق أصوله العامة»⁽³⁾. وعليه فإنَّ التعليل يعني كشف علّة الشيء⁽⁴⁾.

ثالثاً: عبد الحميد السّودي:

لا تسعفنا المصادر على الإحاطة بشكل كامل لحياة (السودي)؛ ولهذا لم تكن ترجمته بشكل مفصل؛ لأنَّه من المتأخرين وقد ضنّت المصادر بترجمة؛ فعسر علينا الحصول على ترجمة واسعة على حياته؛ لأنَّ كتب التراجم للمتأخرين قليلة جداً على عكس السابقين، فلدينا لهم كتب واسعة، كوفيات الأعلام لابن خلكان، وسير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، وبقية كتب التراجم الواسعة.

ومهما يكن من أمر فقد استطعنا أن نجد ترجمة بسيطة لعبد الحميد السوداني، فهو: «عبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن عمرو بن المعافى»⁽⁵⁾. وقد لُقّب بالسّودي نسبةً إلى السّودة في اليمن التي نشأ وتوفي

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني: 61، وينظر: الكليات: الكفوي: 294.

(2) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: 3 / 76.

(3) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: حسن خميس الملخ: 29.

(4) ينظر: المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: 2 / 623.

(5) مطلع البدور ومجمع البحور: ابن أبي الرجال: 3 / 27، وينظر: هدية العارفين: إسماعيل الباباني: 1 / 507.

الابتداء، وإنما يدخل الناصبُ والرافع سوى
الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأً
قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأً،
ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن
تدعه. وذلك أنك إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ إن شئت
أدخلت رأيتُ عليه فقلت رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، أو
قلت كان عبدُ الله منطلقاً، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقاً،
فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة
قبل المعرفة»⁽⁴⁾، فكون الاسم هو الأول يعني به:
«المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء
هو العامل فيه»⁽⁵⁾، بمعنى أن الاسم يسبق دخول
العوامل، فهو قبل العوامل مبتدأً.

ويمكن تخريج كلام سيبويه على أن «مبدوء به
في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأً وإن تأخر
والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل معمُول
والفاعل معمُول لا غير»⁽⁶⁾.

ويرى ابن السراج أن العلة في جعل المبتدأ أصلاً
للمرفوعات؛ هي لكونه يسبق ويتقدم عن الحديث
عنه بمعنى أنه يأتي المبتدأ ثم يأتي الحديث عنه (أي
خبره) بعده، وأمّا الفاعل فالحديث عنه (يعني
فعله) يسبقه⁽⁷⁾.

وأما السيراني فيذهب أيضاً إلى أن المبتدأ هو
الأصل في المرفوعات؛ لأنه الأول في الأسماء أي أن
الاسم قبل أن يدخله عامل النصب والجزم هو
مبتدأ مرفوع في أصله⁽⁸⁾.

فالذين يرون أن المبتدأ هو الأصل إنما يحتجون
بكون الجملة الإسمية مقدمة على الفعلية فيجب أن

واللفظي أقوى من المعنوي؛ لأنه كالمعدوم وسائر
المرفوعات ملحق به على سبيل التقريب والتشبيه.
فرفع المبتدأ لكونه أحد جزئي الجملة مسنداً
إليه كالفاعل، ورفع الخبر؛ لكونه أيضاً جزءاً من
الجملة مؤخرًا كالفاعل.

وذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن المبتدأ أصل
في المرفوعات وما عداه محمول عليه وذلك؛ لأنه
متقدم على خبره»⁽¹⁾.

فرى من قول السودي هنا في هذه المسألة أنه
ناقل مذاهب من تقدمه فالذين يرون أن المبتدأ هو
الأصل يعللون بتقدمه على الخبر، والذين يرون أن
الفاعل هو الأصل يعللون بأن عامله لفظي، وهو
أقوى من عامل المبتدأ المعنوي.

وتحريم المسألة: أن القول بأن الفاعل هو أصل
المرفوعات هو قول الخليل، إذ قال: «الفاعل بالرفع
أولى؛ لأنك إذا قلت: (ضرب زيد بكر) بإسكان
الكلمتين لم يُعرف الضارب من المضروب، وإذا
قلت: (زيد قائم) - بإسكانها - عَلِمَ من نفس
اللفظتين 4 أيهما المبتدأ؛ فثبت أن افتقار الفاعل إلى
الإعراب أشدُّ فوجب أن يكون هو الأصل»⁽²⁾.

وحجة الخليل في كون الفاعل هو الأصل في
المرفوعات هو أن «عامله لفظي وهو أقوى من
عامل المبتدأ المعنوي فإنه إنما رفع للفرق بينه وبين
المفعول وليس المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب
أن يكون للفرق بين المعاني»⁽³⁾.

أما مذهب سيبويه فالمبتدأ هو الأصل في
المرفوعات، فقد قال: «واعلم أن الاسم أول أحواله

(4) الكتاب: سيبويه: 1 / 23.

(5) شرح كتاب سيبويه: السيراني: 1 / 176

(6) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 / 359

(7) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 58.

(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1 / 176.

(1) منحة الألباب في شرح ملحمة الإعراب (أطروحة
دكتوراه)، تح: محمد كريم محمود: 283-284..

(2) اللوحة في شرح الملحمة: ابن الصائغ: 1 / 310-311.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي: 1 /

قائم»⁽⁴⁾.

وعلى هذا نجد أن السّودي لا يختلف عن ابن الخباز في نقله لخلاف النحاة بجعل المبتدأ أصلاً أم الفاعل ولم يعقبان بشيء.

وذهب الرضي مذهب ابن بابشاذ بجعلهما أصلاً، فقال: «الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمدة ليس بمحمول على رفع الفاعل... بل هو أصل في جميع العمدة على ما تقرر»⁽⁵⁾ ومذهبه منقول عن «الأخفش وابن السراج»⁽⁶⁾.

ولم يرتض الرضي مذهب ابن الحاجب الذي يرى أن الأصل هو الفاعل فذكر حين ردّ على تقديم الفاعل قائلاً «قُدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سمي الرفع علم الفاعلية، وقد ذكرنا ما عليه»⁽⁷⁾. يقصد به (بناءً منه) بناءً من ابن الحاجب، ومع ذلك فإن ابن الحاجب والرضي لم ينصوا على تعليل؛ ولكن يتبين أن ابن الحاجب يرى الفاعل أصلاً لأنّه يحمل معنى الفاعلية، والرضي يرى أن العمدة كلها أصول؛ وهي مرفوعة لأنّها عمدة.

وذكر ناظر الجيش (ت778هـ) خلاف النحاة أيضاً في أصل المرفوعات قائلاً: «واعلم أن النحاة اختلفوا في أن أصل المرفوعات ما هو على ثلاثة مذاهب: فقيل: المبتدأ هو الأصل وما عداه فرع. وقيل الفاعل هو الأصل وما عداه فرع، وقيل: المبتدأ والفاعل هما الأصل وما عداهما فرع عليهما»⁽⁸⁾، ثم ذكر بعد ذلك رأي ابن الخباز في

(4) توجيه اللمع: ابن الخباز: 104.

(5) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: 1 / 184.

(6) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 / 359.

(7) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: 1 / 185.

(8) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش:

تكون متقدمة عليها بالإعراب أيضاً⁽¹⁾.

وهناك من النحاة من ذهب إلى أن المبتدأ أصل والفاعل أصل أيضاً، ومنهم ابن بالشاذ؛ إذ قال: «والأصل... هو المبتدأ والفاعل؛ لأن الخبر محمول على المبتدأ؛ واسم ما لم يسم فاعله قام مقام الفاعل. فقد صار أصل الرفع لشيئين المبتدأ وما حمل عليه والفاعل وما أقيم مقامه. فوجب حينئذ معرفة الفرق بين عامل المبتدأ وعامل الفاعل. فعامل المبتدأ معنوي، وعامل الفاعل لفظي. فإذا قلت: الله ربنا. فاسم الله مبتدأ مرفوع بالابتداء، وهذا الابتداء الذي نشير إليه معنوي، وهذا المعنوي هو كون هذا الاسم على هذه الصفة مبتدأ به مخبراً عنه بغيره مجرداً من العوامل اللفظية؛ لأنه لو دخل عليه عامل لفظي من باب كان وأخواتها وظننت وأخواتها وإن وأخواتها لارتفع حكم الاسم عن أن يكون مبتدأ، وصار معمولاً لذلك الفعل اللفظي والحرف اللفظي»⁽²⁾.

أمّا الزمخشري فيذهب إلى أن الفاعل هو الأصل في المرفوعات، وبقية المرفوعات محمولة في رفعها على الشبه بالفاعل؛ لأنّه يرى أن الرفع علم على الفاعلية⁽³⁾، فالعلة عنده؛ كون الرفع علم الفاعلية وليس علم الابتداء.

ونقل ابن الخباز الخلاف بين النحاة في مسألة جعل أيّهما الأصل، فقال: «من الناس من يرى تقديم الفاعل على سائر المرفوعات... لأنّ عامله لفظي وهو فعل، وأكثرهم يرى تقديم المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ أول الجملة والفاعل ثاني الجملة. وإنما سمي مبتدأ؛ لأنه يكون صدر الجملة كقولك: زيد

(1) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 1 / 311.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ: 2 / 289، 290.

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري: 37.

المبحث الثاني : علة كون الأصل في المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر:

علل السَّوْدِي تقديم المبتدأ على الخبر فقال:
«واعلم أن الأصل في المبتدأ التقديم على الخبر بدليل
جواز: في داره زيد، وامتناع: صاحبها في الدار؛ لأنَّ
الضمير في الأول عائد على المبتدأ، وإن كان مؤخر
اللفظ؛ لتقدمه رتبة، فجاز ذلك فيه... والضمير
في صاحبها عائد إلى جزء الخبر المؤخر لفظاً ورتبة
فكان عائداً على غير مذكور... وإنما كان أصل
المبتدأ التقديم؛ لأنه محكوم عليه... ليكون الحكم
على متحققاً»⁽⁵⁾.

ذهب الكوفيون إلى عدم تقديم الخبر أبداً
«فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم
خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى
أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا
قلت: (قائم زيد) كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك
إذا قلت (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير
زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا
خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب
ألا يجوز تقديمه عليه»⁽⁶⁾، وهذا الوجه يوضح علة
كون المبتدأ هو المقدم على الخبر في الأصل.

وعلل ابن الحاجب تقديم المبتدأ على الخبر بعلة
الأصل وذهب قائلاً: «لأن الأصل تقديم المبتدأ،
وإذا كان المتقدم صالحاً لأن يكون مبتدأ لم تجز
المخالفة فيه لأنه يؤدي إلى المخالفة من غير فائدة
بخلاف: حسن زيد، وشبهه، فإنه لم يحكم عليه
بالخبر مع صلاحية أن يكون مبتدأ، فلذلك وجب

كون الفاعل أصلاً موضحاً بأنَّ تعليل ذلك يكمن
في كون عامل الفاعل اللفظي أقوى من عامل
المبتدأ المعنوي، ولم يعقب أو يحتج للأراء التي تقول
خلاف ذلك»⁽¹⁾.

وعلل الجوجري (ت889هـ) أصالة الفاعل
بتعليل بعض السابقين ذاهباً إلى أنَّ عامل المبتدأ
أضعف من عامل الفاعل؛ لأنَّ الفاعل: «عامله
لفظي وعامل المبتدأ معنوي، ولأنَّ رفعه للفرق
بينه وبين المفعول»⁽²⁾، فهو بهذا التعليل يعلل بعلة
الأصل، أي أنَّ الفاعل هو في أصله مرفوع⁽³⁾.

وتابع السيوطي الرضي في القول بأنَّ كليهما
أصل في الرفع؛ لأنَّهما من العمدة فقال: «المبتدأ
اختلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار وفاقاً
للرضي كل أصل»⁽⁴⁾.

ومما تقدم ذكره في هذه المسألة يتبين أنَّ هناك
ثلاثة مذاهب في أصل المرفوعات:

الأول: يرى الأصل هو المبتدأ ويمثل هذا
المذهب سيويوه ومن تبعه، العلة عندهم كون المبتدأ
يتقدم عن الحديث عنه والفاعل يتأخر عن الحديث
عنه، والاسم قبل أن يدخله الجازم أو الناصب
يكون في أصله مبتدأ مرفوع.

والثاني: يرى أنَّ الفاعل هو الأصل وهذا
المذهب يمثله الخليل ومن تبعه، والعلة عندهم أنَّ
الفاعل عامله لفظي أقوى من عامل المبتدأ المعنوي.
والثالث: جعل المبتدأ والفاعل كلاهما أصليين
ويمثل هذا المذهب ابن بابشاذ الرضي، وتابعهما
السيوطي، والعلة عندهم أنَّهما من العمدة والعمد
مرفوعة في أصلها.

(1) المصدر نفسه: 2 / 844، 845.

(2) شرح شذور الذهب للجوجري: 1 / 330، 331.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 331.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 / 359.

(5) منحة الألباب في شرح ملحمة الإعراب (أطروحة

دكتوراه)، تح: محمد كريم محمود: 284.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري: 1 /

أن يقال: صاحبها في الدار، لأنه إضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى، لأن الضمير في صاحبها يعود إلى الدار وهو متقدم على الدار لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلأن صاحبها مبتدأ وحقه أن يكون متقدماً على الخبر⁽⁷⁾، فيتبين أن السؤدي قد نقل تعليقه عن صاحب حماة وبعبارة وألفاظ تكاد تكون نفسها.

وخلاصة هذه المسألة أن المبتدأ يكون مقدماً في الأصل؛ أنه شيء محكوم عليه، ولا بد للمحكوم عليه أن يتقدم على الحكم، وهذا ما ذهب إليه السؤدي.

وقيل أن المبتدأ في الأصل موصوف والخبر وصف له، ولا بد للموصوف أن يكون أولاً والوصف يكون ثانياً.

المبحث الثالث:

علة كون المبتدأ معرفة أو فيه تخصيص:

علل السؤدي اشتراط كون المبتدأ معرفة أو فيه تخصيص، فقال: «وأكثر النحاة على اشتراط كون المبتدأ معرفة، أو متخصصاً بوجه إذ هو مخبر عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد، إلا إذا تخصص فإنه يصير بالتخصيص قريباً من المعرفة»⁽⁸⁾.

فلأن المبتدأ يُخبر عنه وجب أن يكون معرفة أو مخصصاً قريباً من المعرفة؛ كي يمكن الإخبار عنه؛ لأن الإخبار عن شيء غير معروف لا يحقق فائدة. قال ابن السراج: «وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة... وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا

(7) الكناش في فني النحو والصرف: صاحب حماة: 1 / 143.

(8) منحة الألباب في شرح ملحّة الإعراب (أطروحة دكتوراه)، تح: محمد كريم محمود: 284.

الحكم بالمخالفة ليصح الكلام»⁽¹⁾.

ويذهب ابن مالك: إلى أن المبتدأ حقه أن يتقدم على الخبر؛ لأنه هو العامل فيه، فلا بد للعامل أن يتقدم على المعمول⁽²⁾.

فالتعليل عند ابن مالك يعتمد على العامل والمعمول؛ فلأن المبتدأ عمل في الخبر فطبيعي أن يتقدم كونه عليه عاملاً، والخبر معمولاً، وهذا الرأي هو الأقرب لي، والأوضح لدي، والأقنع في نفسي؛ لأنه «من شرط العامل أن يتقدم على المعمول لفظاً أو تقديرًا»⁽³⁾

وعلى ابن الناظم أن الأصل هو تقدم المبتدأ على الخبر؛ لأن الخبر في أصله: «وصف في المعنى للمبتدأ، فحقه أن يتأخر عنه وضعاً، كما هو متأخر عنه طبعاً»⁽⁴⁾، فهو يعلل ذلك بكون الخبر وصفاً، ولا بد للموصوف أن يتأخر عن الموصوف وهذا ما يشته المنطق، وقالظاهر هو أن الخبر في أصله متأخر على المبتدأ لأنه بمنزلة الوصف للمبتدأ⁽⁵⁾.

وقال صاحب حماة⁽⁶⁾: أن «الأصل أن يقدم المبتدأ على الخبر لأن المبتدأ محكوم عليه وحق المحكوم عليه أن يكون متقدماً على المحكوم به، ومن ثم جاز: في داره زيد، لأن زيدا وإن كان متأخراً عن في داره لفظاً فهو متقدم تقديراً، وامتنع

(1) أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب: 1 / 91.

(2) ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك: 1 / 296.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري: 1 / 127.

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم: 81.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 81، والتعليل النحوية في شرح الكافية للحلواني (رسالة ماجستير): عبد الله مسلط: 31.

(6) هو صاحب كتاب (الكناش) في فني النحو والصرف، واسمه إسماعيل بن علي الملك المؤيد، ومعروف بـ (صاحب حماة) كانت وفاته (732 هـ). ينظر: الأعلام: الزركلي: 1 / 319.

فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به؛ ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة»⁽¹⁾، وبهذا يتبين هنا أن السّودي لا يختلف عنه في تعليله وهو تحقيق الفائدة والنكرة لا تحقق فائدة.

الخاتمة:

- إنّ من أهم النتائج التي خلص إليها بحثنا هي:
1. أن مفهوم التعليل في الاصطلاح يقترّب في المعنى من مفهومه اللغوي كون التعليل في اللغة يوحى بتكرار شيء وإعادته، وكذلك كشف العلة يحتاج إلى إعادة نظر وتفكر لاستنباط علة الحكم.
 2. يُعدُّ السّودي من علماء القرن الحادي عشر، كان له اهتمام كبير في التعليل النحوي في كتابه (منحة الألباب في شرح ملححة الإعراب).
 3. السّودي حين يعلل للمسائل النحوية يشير أحياناً إلى الخلاف النحوي في التعليل.
 4. السّودي يوافق النحاة في أغلب تعليلاته، ولكن دون أن يذكر عمّن نقل وإنّما هذا من باب التوافق والمتابعة لمن سبقه.
 5. السّودي أحياناً ينسب الرأي النحوي أو تعليله إلى النحاة دون أن يسمي النحوي أو فريقه بل يكتفي بقوله (النحاة).
 6. التعليل النحوي قد يختلف بين النحاة في المسألة الواحدة، وقد نجد الحكم النحوي واحداً لكن التعليل فيه مختلفاً، كما هو الحال في أن المبتدأ في أصله يكون مقدماً هذا محل اتفاق بين النحاة، لكن التعليل يختلف.

وقد وضح الباقر علة كون المبتدأ معرفة في الأصل بقوله: «وإنما يذكر المبتدأ، لينى عليه الخبر الذي يستفيدة المخاطب من المتكلم. فالإخبار عن المبتدأ، إنما يكون بشيء لم يعرفه المخاطب، والمتكلم يعرفه. فأنت إذا قلت: زيد أخوك. إن ذكرته لمن يعرف زيدا، ولا يعرف أنه أخوه، فلا بد، وأن تقول: زيد أخوك. وإن عرف الأخ، ولم يعرف أن اسمه زيد، قلت: أخوك زيد. فالكلام يعقد للفائدة. فذكر الخبر، إنما يكون ليستفيد المخاطب. فإذا لم يستفد المخاطب، لم يجز»⁽²⁾.

وذهب جماعة من النحاة كالسهيلي⁽³⁾، والعكبري⁽⁴⁾، وابن الناظم⁽⁵⁾، وبرهان الدين ابن القيم (ت767هـ)⁽⁶⁾ إلى أن علة كون المبتدأ معرفة أو فيه تخصيص هي علة الفائدة وأن النكرة لا تفيد ولذلك يرون أنه لا بد أن يكون المبتدأ معرفة أو قريب من المعرفة عن طرق تخصيصه ليكون هناك

(1) الأصول في النحو: ابن السراج: 1 / 59.

(2) شرح اللمع في النحو: الباقر: 140.

(3) نتائج الفكر في النحو: السهيلي: 315.

(4) اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 125، 130.

(5) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 80.

(6) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين ابن

القيم: 1 / 172.

علي بن أحمد بن محمد الحسيني، المعروف بالوزير (ت 1147هـ)، تح: محمد عبد الرحيم جازم، دار المسيرة - بيروت.

10. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م

11. التعليل النحوي في شرح الكافية للعلامة جلال الدين محمد بن يوسف الحلواني (ت 838هـ)، (رسالة ماجستير): عبد الله مسلط عبد الله جاسم، بإشراف، أ.د. أمل صالح مهدي، جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2024م.

12. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، (أطروحة دكتوراه)، تح: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، ط2، 1428هـ - 2007م.

13. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.

14. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: الأولى، 1428هـ

15. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: رضي

المصادر والمراجع

1. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى 767هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط1، 1954م.
2. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
3. الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
4. أعلام المؤلفين الزيدية: عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط1، 1999م.
5. أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، 1989م.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
7. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986.
8. تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري - السابع عشر الميلادي: عبد الله بن

- الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (686 هـ)،
تح: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس
- ليبيا، 1975 م.
16. شرح اللّمع في النحو لابن جنبي: علي بن
الحسين الباقولي، تح: الدكتور محمّد خليل مراد
الحري، دار الكتب العلميّة، ط1، 1428 هـ.
17. شرح المقدمة المحسّبة: طاهر بن أحمد بن
بابشاذ (469 هـ)، تح: خالد عبد الكريم،
المطبعة العصرية - الكويت ط:1، 1977 م
18. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن
مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين
(ت672 هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد
بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع
والإعلان، ط1، 1990 م.
19. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:
شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد
الجوّجري القاهري الشافعي (ت889 هـ)،
(رسالة ماجستير)، تح: نواف بن جزاء الحارثي،
عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،
المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1،
2004 م.
20. شرح كتاب سيويه: أبو سعيد السيرافي الحسن
بن عبد الله بن المرزبان (ت368 هـ)، تح:
أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008 م.
21. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو
نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت
393 هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم
للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م
22. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:
يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني
العلويّ الطالببي الملقب بالمؤيد بالله (ت745 هـ)،
المكتبة العنصرية - بيروت، ط1، 1423 هـ
23. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي
بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (ت180 هـ)،
تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط3، 1988 م
24. الكليات معجم في المصطلحات والفروق
اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي،
أبو البقاء الحنفي (ت1094 هـ)، تح: عدنان
درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة -
بيروت.
25. الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء
عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد
ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد،
صاحب حماة (ت732 هـ)، تح: الدكتور رياض
بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة
والنشر، بيروت - لبنان، 2000 م.
26. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد
الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي
محب الدين (ت616 هـ)، تح: د. عبد الإله
النبهان، دار الفكر - دمشق، ط1، 1995 م.
27. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو
الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري
الرويفعي الإفريقي (ت711 هـ)، دار صادر -
بيروت، ط3، 1414 هـ.
28. اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن
سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس
الدين، المعروف بابن الصائغ (ت720 هـ)، تح:
إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث
العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
المملكة العربية السعودية، ط1، 2004 م.

- البغدادي (ت1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
38. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
29. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: عبد الله محمد الحبشي، المكتبة التاريخية اليمنية، ط1، 2023م.
30. مطلع البدور وجمع البحور في تراجم رجال الزيدية: ابن أبي الرجال (ت1092هـ)، تح: عبد الرقيب مطهر، مركز أهل البيت (ع) للدراسات الإسلامية، اليمن، ط1، 2004م.
31. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
32. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (538هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م.
33. منحة الألباب في شرح ملحمة الإعراب لعبد الحميد السَّوْدِي (ت1061هـ) (من بداية المخطوط إلى نهاية باب إنَّ وأخواتها)، دراسة وتحقيق محمد كريم محمود، بإشراف: أ.د عادل محمد عبد الرحمن الشنداح، كلية الإمام الأعظم الجامعة، 2024م.
34. نتائج الفكر في النَّحو للسَّهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1992م.
35. نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين: د. حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.
36. هجر العلم ومعاقله في اليمن: القاضي إسماعيل بن الأكوع، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
37. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني

